

Distr.: General
2 November 2016
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم أنه في إطار رئاسة السنغال لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠١٦، تعترم السنغال تنظيم مناقشة عامة على المستوى الوزاري بشأن موضوع "عمليات
السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة"، وذلك في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ابتداء من
الساعة العاشرة.

وتجدون طيه مذكرة مفاهيمية بشأن هذا اللقاء (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غورغي سيس
نائب الممثل الدائم، القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق

031116 031116 16-19158 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

مذكرة مفاهيمية معدة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن موضوع "عمليات السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة"، المقرر إجراؤها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

معلومات أساسية

إن معظم الأزمات اليوم التي تتسبب في نشر عملية من عمليات السلام هي نزاعات ذات طابع غير دولي. ويشار إليها في كثير من الأحيان باعتبارها نزاعات داخلية أو أهلية تنطوي على مواجهة بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

ونتيجة لهذا الوضع، فقد أضحت البيئات الأمنية التي تشتغل فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أشد تعقيدا إلى حد بعيد.

وفي العديد من هذه البيئات، تسعى طائفة واسعة من الجماعات المسلحة إلى تحقيق أهدافها الإجرامية من خلال القيام بعمليات إرهابية غير متناظرة. وهي تقوم بانتظام باستهداف موظفي الأمم المتحدة والمدنيين.

وتشكل الأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات تحديا رئيسيا لا يقتصر على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى التنفيذ السليم للولايات. ويصدق هذا بشكل خاص في مجال حماية المدنيين على العديد من عمليات الأمم المتحدة للسلام وسائر العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن.

وهذا واقع الآن تتقاسمه عدة بعثات: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. غير أن أفضل مثال يوضح حجم هذه التهديدات هو حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

فعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام بين الحكومة والجماعات المسلحة الرئيسية في مالي، تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في بيئة صعبة تتسم بشن هجمات تستهدف موظفي الأمم المتحدة والمدنيين والهيكل الأساسية المدنية.

ووفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، "خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك زيادة كبيرة في الهجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة، إذ ارتُكبت ٣٩ هجمة ضد القوات المالية، و ٢٧ هجمة ضد البعثة المتكاملة وهجمة واحدة ضد متعاقد مع البعثة، مقارنة بتسع هجمات ضد القوات المالية و ١٥ هجمة ضد البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق" (S/2016/819، الفقرة ٢٧).

وقُتل ما مجموعه ٣٤ من حفظة السلام وجُرح ١٩٠ منهم في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ قرار إنشاء عمليات السلام وضمان أن تتوفر للبعثات المنتشرة في تلك البيئات كامل القدرات اللازمة لكي تعمل بأمان وتضطلع بولاياتها على نحو فعال.

وقد كان ذلك هو الدافع وراء إجراء هذه المناقشة، إلا أن الغرض منها لا يتمثل في إشراك عمليات السلام في أنشطة مكافحة الإرهاب.

وفي الواقع، وكما أشار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، فإن "بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بسبب تكوينها وطبيعتها، ليست ملائمة للانخراط في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وتفتقر هذه البعثات إلى جوانب منها المعدات والاستخبارات واللوجستيات والقدرات المحددة والاستعدادات العسكرية المتخصصة اللازمة" (A/70/95-S/2015/446، الفقرة ١١٩).

لذلك، ينبغي تحويل الانتباه خلال المناقشة لِيُنظر في مسألة تكييف وجود البعثات وأنشطتها مع هذه البيئات، بوسائل منها تزويد البعثات بالقدرات اللازمة من أجل تعزيز أمن القوات في الميدان وتحسين فعالية ما تقوم به من أعمال للتصدي للتهديدات غير المتناظرة.

وقد أقر الفريق الرفيع المستوى، عن حق، في تقريره بأن "بعثات الأمم المتحدة يجب أن تُزوّد بما يلزم من قدرات وتدريب، حينما تكون التهديدات غير المتناظرة ماثلة في بيئة العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يتوفر للبعثة مفهوم ملائم للعمليات وقواعد

الاشتباك المحددة لها لحماية نفسها وتنفيذ ولايتها، بما يشمل الوضعية والاستعداد وقائيا واستباقيا لاستخدام القوة من الناحية التكتيكية من أجل حماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠).

وفي ضوء ما تقدم، يجب الاعتراف بأن هناك العديد من التدابير التي يمكن اتخاذها والتي لا تقتصر على سياق تكييف وجود عمليات السلام وأنشطتها من أجل منع ومكافحة الهجمات غير المتناظرة على نحو أفضل، حيث تتجاوز ذلك إلى سبل تحسين الدعم الذي تقدمه تلك العمليات للجهود التي تبذلها الحكومة في خوض هذه المعركة.

الحاجة إلى تكييف عمليات السلام في بيئات التهديدات غير المتناظرة

على مدى العقد الماضي، سعى مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء إلى تعزيز ولاية وقدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام من أجل كبح تزايد التهديدات غير المتناظرة، ولا سيما في سياق تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين.

وبالإضافة إلى دفاع البعثة المتكاملة عن نفسها ضد أي تهديد مباشر كبير من عدة جماعات متطرفة، فإن لها ولاية لمنع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين وردعها. ولذلك، أذن مجلس الأمن باستخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أنيط أيضا بسلسلة من عمليات أخرى لحفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولاية في مجال بناء القدرات للمؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة، ولا سيما في مجالي سيادة القانون وقطاع الأمن. وفي السياق نفسه، فإن عمليات مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تستخدم القدرات والتكنولوجيات العسكرية الحديثة.

وتمشيا مع الركيزة الثالثة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتمتع في كثير من الأحيان بميزة نسبية في الدعم البرنامجي الذي تقدمه إلى المؤسسات في مجالي سيادة القانون والأمن، حيث إن بمقدورها

أن تسهم في الجهود المبذولة لتعزيز القدرات في جملة من المجالات منها إصلاح القضاء، ومنع التطرف في مراكز الاحتجاز، وإصلاح قطاع الأمن، ومراقبة الحدود، والعمل الشُرطي.

وقد شدد الأمين العام، في خطة عمله لمنع التطرف العنيف، على اعترامه إدماج منع التطرف العنيف في الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وفقا لولاياتها، من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء من خلال آليات مثل جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، إضافةً إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

ويجدر أيضا النظر في الطريقة التي يمكن بها لتلك العمليات والبعثات أن تقدم مزيدا من المساعدة لبناء القدرات في البلد المضيف في سياق منع التهديدات غير المتكافئة والتخفيف من حدتها.

الحاجة إلى التعاون المبتكر بين عمليات حفظ السلام والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب إن للتهديدات الإرهابية وجودا متزايدا في المناطق التي تنشر فيها عمليات السلام. ونتيجة لذلك، فإن ثمة دوافع واضحة لتعزيز التعاون والتنسيق والتآزر فيما بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام.

وثمة عدد من وثائق مجلس الأمن (القرارات ٢١٢٩ (٢٠١٣)، و ٢١٨٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، والبيان الرئاسي S/PRST/2014/23) توفر بالفعل أساسا متينا لتعزيز هذا التعاون فيما بين المؤسسات. فهذه الوثائق تهيب بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والمبعوثين الخاصين للأمين العام، والممثلين الخاصين للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرارَي مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، وكذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أن تعزز التنسيق والتآزر بينها، بطرق منها إقامة الحوار وتبادل المعلومات، ولا سيما خلال مرحلتَي تخطيط البعثة واستعراضها.

أسئلة للمناقشة

كيف يمكن اكتساب فهم أفضل للتهديدات غير المتناظرة خلال تنفيذ عمليات السلام؟ ما هي الاستراتيجية اللازمة للحد من التهديدات المحيقة بأمن وفعالية عمليات السلام في الوفاء بولاياتها بل لإزالة آثارها؟

كيف يمكن للدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا على نحو وثيق للتصدي لهذه التهديدات أثناء تنفيذ ولايات كل منها؟

كيف يمكن تزويد عمليات الأمم المتحدة للسلام بالقدرة التقنية والتنفيذية اللازمة لتمكينها من التكيف على نحو أفضل مع البيئات غير المتناظرة؟

كيف يمكن مراعاة هذه التهديدات على نحو أفضل في مراحل تخطيط تلك البعثات وتحديد مفهوما وأساليبها التشغيلية؟

كيف يمكن تكييف الدعم المقدم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة الإصلاحات مع هذه البيئات من أجل تعزيز قدرة البلد المضيف؟

شكل المناقشة

تُفتح المشاركة في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة، التي ستُعقد على المستوى الوزاري، أمام الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، برئاسة وزير الخارجية وشؤون المغتربين السنغاليين، مانكيور ندياي.

مقدمو الإحاطات

يقدم كل من الأمين العام للأمم المتحدة؛ والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ميشيل جان؛ والأمين العام المساعد والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد جان - بول لابورد، إحاطات إلى مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة.

النتيجة

تعتزم السنغال تعميم موحز للرئيس في أعقاب المناقشة.